

دعوات مغربية من "كوب 28" لمنح الأولوية للبلدان الأفريقية للاستفادة من صندوق الخسائر والأضرار

مبعوث بيان اليوم إلى كوب 28 بدبي • عبد الصمد ادنين

وأبرز المتحدثون خلال الحدث ذاته، إلى أن الدراسات تشير إلى أن الخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ، مقارنة بعدد السكان والنتائج المحلي الإجمالي في أفريقيا، من المرجح أن تكون كبيرة، مع ظهور آثار سلبية في جميع القطاعات، وخاصة تلك المرتبطة بالأمن الغذائي والصحة العامة والموارد المائية. ولذلك، سعت البلدان الأفريقية والهيئات الإقليمية، على مدار أكثر من عقد من الزمن، حسب المتدخلين، إلى مناصرة قضية الخسائر والأضرار خلال مفاوضات المناخ الدولية، ودعت إلى معالجة هذه القضية بمزيد من الإلحاح، لأنها تختلف عن التكيف وتتطلب المزيد من الموارد، ويمكن الوصول إليها عبر مستويات كبيرة من التمويل.

وتمت الإشارة إلى أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP27)، الذي انعقد في مصر في نوفمبر 2022، انتهى بالتوصل إلى اتفاق حاسم يهدف إلى تمويل الخسائر والأضرار التي لحقت بالبلدان الضعيفة المتضررة بشدة من الكوارث المناخية.

بشار إلى أن مركز الكفاءات للتغير المناخي (مركز 4C المغرب) منصة وطنية للحوار وتعزيز مهارات مختلف أصحاب المصلحة ومركزا للمعلومات حول تغير المناخ مفتوحا لبيئته الإقليمية والإفريقية والدولية.



دعا المشاركون في حدث جانبي تم تنظيمه يوم الأحد في دبي، في إطار فعاليات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28)، إلى منح الأولوية للبلدان الأفريقية للاستفادة من تمويل صندوق الخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ، باعتبار أن القارة هي الأكثر عرضة لآثار الوخيمة للاحتباس الحراري.

وأكد المتحدثون خلال هذا اللقاء، الذي نظمه مركز الكفاءات للتغير المناخي "4C" MAROC بجناح المغرب، تحت شعار "تمويل الخسائر والأضرار: كيف نضمن تعزيز تموضع البلدان الأفريقية؟"، على أن الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ تمثل تحديا اقتصاديا وسياسيا كبيرا لدول أفريقيا، القارة الأقل اتبعاتا للغازات الدفينة.

وقد أتاح هذا الحدث الجانبي، الذي تم تنظيمه بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مساحة للتبادل والحوار وتبادل الخبرات بين البلدان الأفريقية فيما يتعلق بتقييم الاحتياجات المرتبطة بالخسائر والأضرار وتحديد التدابير لرد عليهم، وكان الأمر يتعلق أيضا بتحديد الإجراءات اللازمة لتعزيز موقف البلدان الأفريقية وتجهيزها بشكل أفضل حتى تتمكن من الاستفادة من التمويل المخصص للخسائر والأضرار.

في حوار بيان اليوم مع رجاء شفييل*

المساهمات بصندوق الخسائر والأضرار، رغم غزارتها، إلا أنها قليلة جدا

لجنة النموذج التنموي تناولت بعض القضايا التي تهيمن على "كوب 28"

من الصندوق، مشددة على أن هذا المصطلح يظل غامضا، وبالتالي يجب تحديده وأن يتم وضع سلم للهشاشة تجاه التغيرات المناخية، لتحديد من سيستفيد وبأي درجة سيستفيد.

وقالت شفييل إنه يجب رصد الخسائر بطريقة دقيقة في الدول النامية، عبر إنجاز تقارير مبنية على قاعدة المعطيات الخاصة بالخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ، ويجب أن يتم الأمر في مختلف القطاعات، قطاع الماء والفاحة والصيد البحري والصحة... كي تتمكن من الاستفادة من هذا الصندوق.

وأكدت المتحدث ذاتها، أن النموذج التنموي الجديد الذي اقترحه للجنة بناء على طلب جلالة الملك محمد السادس، جعل قضية المناخ والماء والتنمية المستدامة في محور عمل اللجنة، انسجاما مع رؤية جلالة، لمغرب مستدام وقادر على الصمود في مواجهة المخاطر المناخية.

وهذا نص الحوار:

يجب تحديد المفاهيم بدقة ووضع سلم للهشاشة لتحديد من سيستفيد

قلت، رجاء شفييل المدير العام لمركز الكفاءات للتغير المناخي بالمغرب، إن قرار إحداث صندوق لتمويل الخسائر والأضرار الناتجة عن التغيرات المناخية، كان منتظرا منذ سنوات، مبرزة أن الجميع تفاجأ بأنه من أول يوم في "كوب 28" اتفقت الدول على إخراج القرار الخاص بهذا الصندوق، في وقت كان ينتظر أن تكون المشاورات صعبة.

وأضافت مديرة المركز وعضو اللجنة الملكية للنموذج التنموي الجديد، في حوار خاص مع جريدة بيان اليوم، أن هذا القرار مهم، مشيرة إلى أن المساهمات خلال هذه الأيام الأولى وصلت إلى 600 مليون دولار أمريكي، معتبرة أنه رقم ليس بالسهل.

واستطردت رجاء شفييل، أن هذه المساهمات، رغم غزارتها، إلا أنها قليلة جدا، موضحة أن الخسائر والأضرار الناتجة عن التغيرات المناخية في الدول في طور النمو وخاصة الأفريقية تعد بالملايير وليس بملايين الدولارات.

واعتبرت شفييل أن القرارات تنص على أن الدول التي تعاني من هشاشة تجاه التغيرات المناخية هي المعنية بالاستفادة

حاورها مبعوث بيان اليوم إلى قمة المناخ بدبي • عبد الصمد ادنين

والحلول القائمة على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، فضلا عن مجالات أخرى.

على سبيل المثال، دعا النموذج التنموي الجديد إلى إجراء إصلاحات تعكس القيمة الحقيقية للموارد المائية وتشجيع الاستخدامات الأكثر فعالية وشموليا، وهذا مهم بشكل خاص اليوم بالنظر لمرحلة الجفاف التي يعيشها المغرب.

كما خلصت اللجنة إلى أن البيئة والموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي في المغرب تتعرض لضغوط متزايدة، مما يهدد فعالية السياسات الوطنية لمكافحة تغير المناخ، ولا يرجع هذا الضغط إلى النشاط البشري فحسب، بل إلى تأثيرات تغير المناخ أيضا.

علاوة على ذلك، تتوافق توصيات اللجنة اليوم مع جدول أعمال المناخ الدولي، حيث إن بعض القضايا التي تهيمن على مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين اليوم قد تناولتها اللجنة من قبل، مثل التكيف مع مخاطر المناخ التي يمكن مساهمة خسائر وأضرار، أو إعلان الإمارات بشأن الزراعة المستدامة والنظم الغذائية القادرة على الصمود والعمل المناخي، التي وقع عليها المغرب في "كوب 28".



الزميل عبد الصمد ادنين يحاور رجاء شفييل

تشاركون في قمة المناخ 28 هنا في دبي باسم مركز الكفاءات للتغير المناخي بالمغرب، حديثا عن هذا المركز وكيفية ومجال اشتغاله؟

● بداية، أحب أن أشير إليكم، إلى أن مركز الكفاءات للتغير المناخي بالمغرب الذي يتواجد مقره بالرباط أسس قبل "كوب 28"، حيث بدأ التفكير فيه خلال سنتي 2014/2015، أثناء التحضير لمؤتمر باريس، قبل أن يتم توقيع اتفاقية إنشاء المركز من طرف جميع الأطراف سنة 2016، لأن المغرب أراد أن يمتلك مركز خبرة في مجال التغيرات المناخية، قبل تنظيم مؤتمر باريس واتفاقيات باريس التي تضمنت التزامات جديدة بالنسبة للدول النامية.

ففي بروتوكول كيوتو لم يكن هناك التزام بالحد من انبعاثات الغازات الدفينة، وأصبح لزاما على المغرب وجميع الدول في طور النمو أن تحدد مساهمة محددة وطنيا تتضمن نسبة انبعاثات الكربون التي سيتم خفضها.

ومهام المركز تتمثل في دعم سياسات الحد من تغير المناخ على جميع الأوجه، أي المساعدة على اتخاذ القرارات والمساعدة على وضع سياسات ناجعة للحد من تغير المناخ، وهذه المهمة تقوم بها في المغرب وأيضا في العديد من الدول الأفريقية، خاصة بعد مبادرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، خلال "أقمة الأفريقية للعمل المناخي" التي انعقدت في موازاة مع "كوب 22" من مراكش، والتي أدت إلى تأسيس ثلاث لجان للمناخ في إفريقيا وهي: لجنة المناخ لحوض الكونغو، لجنة المناخ للساحل، ولجنة المناخ للدول الجزرية الإفريقية.

وكان جلالتة قد أكد، في خطابه عندما أسست

بلغت درجة الحرارة 60 درجة الأسبوع الماضي، وهو رقم قياسي، تصبح الحياة على الأرض مستحيلة أمام هذا الوضع، ففي المغرب وصلنا لأكثر من 50 درجة هذه السنة.

وبالتالي يجب أن يتم رصد الخسائر بطريقة دقيقة في الدول النامية، عبر إنجاز تقارير مبنية على قاعدة المعطيات الخاصة بالخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ، ويجب أن يتم الأمر في مختلف القطاعات، قطاع الماء والفاحة والصيد البحري والصحة... كي تتمكن من الاستفادة من هذا الصندوق.

باعتباركم عضو باللجنة الملكية للنموذج التنموي الجديد، أي مكانة المناخ والبيئة ضمن اشتغالكم على هذا النموذج؟

● النموذج التنموي الجديد الذي اقترحه للجنة بناء على طلب صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، جعل قضية المناخ والماء والتنمية المستدامة في محور عمل اللجنة، انسجاما مع رؤية جلالتة، لمغرب مستدام وقادر على الصمود في مواجهة المخاطر المناخية.

وتتمحور هذه القضايا خاصة حول الموارد المائية والزراعة المستدامة والسيادة الغذائية

التغيرات المناخية؟ وكيف ستستعد الدول للاستفادة من هذا الصندوق؟

● سؤال وجيه، خاصة أن القرارات تنص على أن الدول التي تعاني من هشاشة تجاه التغيرات المناخية هي المعنية بالاستفادة من الصندوق، لكن يظل هذا المصطلح غامضا، وبالتالي يجب تحديده وأن يتم وضع سلم للهشاشة تجاه التغيرات المناخية، لتحديد من سيستفيد وبأي درجة سيستفيد.

الدول يجب أن تستعد ببحوث ودراسات وتقارير واضحة بمعطيات دقيقة تبرهن مقدار الأضرار والخسائر التي حلت بها جراء التغيرات المناخية، وليس فقط على الصعيد الوطني، بل في كل قطاع، فهناك العديد من القطاعات التي تتضرر من التغيرات المناخية، فمثلا في المغرب هناك قطاع الفلاحة، القطاع الغابوي، وأيضا قطاع البنية التحتية أي التجهيزات التي تتضرر بالفيضانات، أيضا قطاع الصحة معني بهذه التغيرات مثل انبعاث الغازات الدفينة التي تتسبب في ارتفاع درجة حرارة الأرض رغم أنها غير ملوثة بالنسبة للإنسان، وما يلحق الضرر بالإنسان هو ارتفاع درجة الحرارة، فمثلا المسنين الذين يعانون من ارتفاع الضغط قد تتسبب في وفاتهم، وفي البرازيل

تم الإقرار والموافقة على صندوق الخسائر والأضرار بالنسبة للدول النامية، وربما الدول الأفريقية معينة بشكل خاص بهذا القرار، فما هي أهميته بالنسبة لهذه الدول؟

● هذا القرار كان منتظرا منذ سنوات، نعلم بأن إحداث صندوق لتمويل الخسائر والأضرار الناتجة عن التغيرات المناخية، بدأت إرهاباته الأولى في شرم الشيخ خلال "كوب 27"، وكنا ننتظر أن المشاورات ستكون صعبة، لإخراج هذا الصندوق إلى حيز الوجود، وإذا بالجميع يتفاجأ بأنه من أول يوم في "كوب 28" اتفقت الدول على إخراج القرار الخاص بهذا الصندوق.

هو قرار مهم، وكانت هناك بعض الإعلانات الهامة للمساهمة في هذا الصندوق، مثلا الإمارات العربية المتحدة صرحت بأنها ستمنح 100 مليون دولار، ألمانيا ستمنح 100 مليون دولار أيضا، الاتحاد الأوروبي سيضيف على منحة ألمانيا 125 مليون دولار أخرى، يعني الآن وصلت المساهمات خلال هذه الأيام الأولى إلى 600 مليون دولار أمريكي، وهو ليس بالرقم السهل، إلا أنه رغم أنها تبدو مساهمات كثيرة إلا أنها قليلة جدا، لأن الخسائر والأضرار الناتجة عن التغيرات المناخية في الدول في طور النمو وخاصة الأفريقية تعد بالملايير وليس بملايين الدولارات.

إذا أردنا أن نضرب مثلا سنستشهد بباكستان، هي ليست دولة أفريقية ولكنها تعاني من التغيرات المناخية، فالفيضانات التي ضربتها خلال 2022 بلغت خسائرها 10 مليار دولار، وبالتالي 600 مليون دولار قليلة جدا لأن الخسائر والأضرار في أفق 2030 أو 2050 ستعد بمئات الملايير من الدولارات.

كيف يمكن تحديد مفهوم الخسائر والأضرار بشكل مضبوط؟

● مفهوم الخسائر والأضرار هو اتجاه الآثار السلبية والوخيمة للتغيرات المناخية، ومدى إمكانية التأقلم معها، مثلا عندما تراجع التساقطات المطرية تقوم بإنشاء محطات لتحلية مياه البحر كي نحصل على الماء، وهذا مثال عن آثار التغيرات المناخية التي يمكن بفضل التمويل أن نتجنبها أو نصلحها، ونتحقق أيضا عن الأضرار عندما يهدم جسر أو طريق أو منازل أو قسم من مدينة بالفيضانات، أي كارثة مناخية، لكن يمكن أن تصلح بتمويل.

أما الخسائر هي ما خسرنه ولا يمكن للتمويل أن يعوضه، مثل حياة الإنسان، فلا قدر الله إذا حلت كارثة مناخية وأودت بحياة البشر، فحياة شخص واحد لا يمكن قياسها بأي مال، حتى المليارات لن تعوض هذه الخسائر، وأيضا الخسائر مثل ارتفاع مستوى البحر بحيث يغمر الماء المالح الأراضي الزراعية، فتصبح أراضي مالحة غير صالحة للزراعة، مستخسرها في مجموع الأراضي الفلاحية، فهذا هو معنى مفهوم التأقلم والخسائر والأضرار.

الغرض من الصندوق الآن هو تعويض الأضرار، إذن كيف ستستفيد منه الدول التي تعاني من الهشاشة تجاه

* المدير العام لمركز الكفاءات للتغير المناخي بالمغرب وعضو باللجنة الملكية للنموذج التنموي الجديد